

العنوان:	ظاهرة الاتفاق في أحكام المعتل والمضعف في الصرف العربي: دراسة وصفية
المصدر:	مجلة كلية دار العلوم
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية دار العلوم
المؤلف الرئيسي:	الوقيت، عبدالله بن عبدالعزيز
المجلد/العدد:	ع129
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	مارس
الصفحات:	749 - 780
رقم MD:	1131282
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، علم الصرف، التنظير الصرفي، المضاعف، المعتل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1131282

ظاهرة الاتفاق
في أحكام المعتلّ والمضعّف في الصرف العربي
دراسة وصفية

د. عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت (*)

المقدمة :

يلفت المطّلع على كتب النّحويين عند حديثهم عن مسائل التصريف ترديد المضاعف والمعتلّ في كثير من مسائل التصريف مسلوكين معاً في الحكم، أو مستثنيين منه، وقد عزمت على تتبع ذلك عند النحويين، وجمعه ومناقشته بغية جعله بين أيدي الباحثين.

ومعلوم أن الأصل في الأحكام التي يطلقها علماء النحو أن تكون شاملة لجميع أنواع الاسم، أو أنواع الفعل من صحيح ومعتلّ ومضاعف، ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً وغيرها، ولكن قد يخرج بعضها عن هذا الأصل مدعوماً بالسّماع عن العرب، أو بالقياس على ما سُمع.

وبحثي هذا سوف يجمع المسائل التي اجتمع فيها المعتلّ والمضاعف في الإخراج من حكم بعض المسائل معًا، أو استقلال في دخول في بعضها، أو زيادة بعض الشروط، أو غير ذلك مما سُلّكا فيه معًا، أو استثنيا منه معاً، ولا يدخل فيه منهما ما سارا على نهج الصحيح اتفاقًا، ولا ما استقلّ فيه أحدهما عن الجميع.

ويهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

١-جمع المسائل المتفقة في الحكم بين المعتل والمضاعف في بحث واحد.

(*) الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها -كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم.

١-إبراز ظاهرة تعاقب المعتل والمضاعف في الصرف العربي، ووصفها.

٢-إتاحة الفرصة أمام الباحثين المحدثين لدراسة هذه الظاهرة، وتلمس أسبابها الصوتية واللغوية والسماعيّة.

الدراسات السّابقة:

لم أقف – حسب اطلاعي– على دراسة متخصّصة في هذا الموضوع، والذي وقفت عليه دراسات متنوعة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ومنها:

١- أثر التضعيف في تطور العربية للدكتور جواد مصطفى، وهو بحث تحدث فيه عن توسع اللغة العربية بسبب التضعيف الذي يلجأ إليه العرب في لغتهم.

٢- فكّ التضعيف بالإبدال، للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي، وهو بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية الصّادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المجلد الرابع والعدد الرابع -شوال- ذو الحجة -عام١٤٢٣هـ يناير-مارس٢٠٠٣م، وقد تناول فيه مسائل التخلص من التضعيف بالإبدال فقط، ولم يتطرق إلى أية جزئية من مسائل التعاقب بين التضعيف والمعتلّ.

٣- التخلّص من المتماثلات، وهذا بحث نشره الأستاذ الدكتور أبو أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان في مجلة الشاذليات الصادرة عن جامعة الملك سعود ضمن أبحاث مهداة إلى سعادة الأستاذ الدكتور حسن شاذلي فرهود، وهو بحث يتحدث عن الحروف المتماثلة في الكلمات العربية، وكيفية التخلّص منها، وهو قريب من بحث الأستاذ الدكتور عبدالرزاق الصاعدي، ولكن الأخير خص هذا التخلص بالإبدال، بينما أطلقه الأول.

٤- من طرق التعامل مع المضعف في العربية واللغات السامية دراسة تحليلية مقارنة للدكتورة آمنة الزعبي، وهو بحثٌ منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد (٩) العدد(٤) كانون أول٢٠١٣م، ويتحدث عن الفكّ

والإدغام في المضعف، ومقارنته باللغات السامية، وبيان الآثار الصوتية بين العربية واللغات الساميّة، ولم يدخل فيما أنا بصدده.

وقد رسمت خطة لهذا البحث مكونةً من مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتتلوهما خاتمة على النحو الآتي:

***المقدّمة.**

***التمهيد**، وفيه الإشارة إلى تعريف المضاعف، وكذلك المعتلّ.

***المبحث الأوّل:** حضور ظاهرة الاتفاق بين المضاعف والمعتلّ في التنظير الصرفي.

أولاً: سيبويه.

ثانياً: المبرد.

ثالثاً: ابن جنّي.

رابعاً: ابن مالك.

***المبحثُ الثاني:** عرض أوجه الاتفاق بين المضعّف والمعتلّ في التنظير الصرفي.

المطلب الأول: عرض أوجه الاتفاق في أوزان الجموع.

المطلبُ الثّاني: عرض أوجه الاتفاق بين المُضاعَف والمعتلّ في أوزان غير الجمع.

المطلب الثالث: أوجه حمل أحدهما على الآخر والعكس.

ثم الخاتمة، ودونت فيها أبرز ما ظهر لي من نتائج.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وقفت فيما هدفت إليه من هذا البحث.

التمهيد

أوّلاً: تعريف المضعّف وأنواعه:

المضعَّف: عرفه الخليل بقوله:"التضعيفُ أن يزاد على الشيء مثله، فيجعل اثنين أو أكثر"[1].

وقال سيبويه:"التضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضعٍ واحد"[2]، وهو نوعان: مضعّف الرباعي، ومضعف الثلاثي.

فأمّا مضعف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل، ودمدم، وعسعس، ويسمّى مطابقا أيضاً.

وأما مضعّف الثلاثي – ويسمَّى الأصم أيضا – فهو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

وقولنا: عينه ولامه يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو: اجلوذ، واعلوط، فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو: قطَّع وذهَّب، فإنّ الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة، وإنّما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: احمرّ، واحمارّ، ونحو: اقشعر، واطمأنّ، فإن أحدَ الحرفين المتجانسين في هذه المثل ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للامِ الكلمة[3].

وبحثي هذا سوف يشمل أمثلة من مضاعف الأفعال، ومضاعف الأسماء.

---

(١) تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني٩٩.

(٢) الكتاب٣/٥٢٩.

(٣) شرح ابن عقيل٤/٢٧١.

ثانياً: تعريف المعتلّ، وأنواعه:

المعتلّ هو ما كان أحدُ حروفه الأصليّة حرف علّة[1].

وأنواعه ثلاثة: مثال، وأجوف، وناقص، مثل: وجد، وقال، وسعى، وسيشمل البحث أمثلة من معتل الأفعال، ومن معتل الأسماء.

(١) ينظر: تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني١١٨.

المبحث الأوّل

حضور ظاهرة الاتفاق بين المضاعف والمعتلّ في التنظير الصرفي

معلومٌ أنّ الغالب في المعتلّ والمضاعف أن يجيء فيهما من الأحكام والأوزان ما يجيء في الصّحيح، ونصّ على هذا النّحويّون(١).

يقول سيبويه:"وإن جاء شيء من بنات الواو والياء والمضاعف أُجرِيَ هذا المجرى؛ إذْ كان مثل ما ذكرنا"(٢).

ويقول ابن عصفور معلّلا لبعض المسائل:"المعتلّ والمضعَّف الغالبُ فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصّحيح"(٣).

وكما نصّوا على الحكم الغالب فيهما قد نصّوا أيضاً على خروجهما عن أحكام الصّحيح مسلوكَين معاً، لا منفرداً أحدهما عن الآخر، فحضور المضعف والمعتلّ استدراكاً من حكم مسلوكين معًا، أو استثناءً منه معًا، أو غير ذلك هو سمةٌ غالبةٌ وظاهرة متكرّرة، ويمكن عرض هذه الظاهرة تنظيراً لها، وبيان من نصّ عليها من النحويين، وأمكنة ذلك في كتب النحو العربي، وذلك على النّحو الآتي:

أوّلاً: سيبويه:ذكر سيبويه المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب كتابه، ومنها –على سبيل التمثيل–ما يأتي:

١-باب ما شذّ من المضعف، إذ يقول:"اعلم أنّ لغةً للعرب مطّردةً يجري فيها (فعَلَ) من رددت مجرى (فَعَل) من قُلت..."(٤).

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٥٧٩، الممتع الكبير في التصريف١/٤١١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٥٧٩.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ١/٤١١.

(٤) الكتاب لسيبويه٤/٤٢٢-٤٢٣.

٢- باب تكسير الواحد للجمع، إذ يقول:"وإن جاء شيءٌ من بنات الياء والواو والمضاعف أُجريَ هذا المجرى"[١].

٣-باب جمع التكسير أيضاً حضرا معاً فيقول سيبويه:"وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو فإنَّ نظير (فُعَلاء) فيه (أَفْعِلاء)، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء؛ وذلك أنهَّم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح؛ فلمَّا كان ذلك ممَّا يكرهون، ووجدوا عنه مندوحةً فرُّوا إليها كما فرّوا إليها في المضَاعَف[٢]".

٤-باب التضعيف، يقول سيبويه:"ألا ترى أنهم أجروا فعلاً اسماً من التضعيف على الأصل، وألزموه ذلك؛ إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله في فعلت من بنات الواو ولا في موضع جزمٍ كما لا يصح المضاعف، وذلك نحو: الخونة؛ والحوكة؛ والقود، وذلك نحو شررٍ ومددٍ، ولم يفعلوا ذلك في فعلٍ لأنه لا يخرج على الأصل في باب قلت، لأنَ الضمّة في المعتلّ أثقل عليهم؛ ألا ترى أنك لا تكاد تجد فعلاً في التضعيف ولا فعلاً"[٣].

٥-باب ما شذَّ من المضاعَف، يقول سيبويه:"وذلك قولهم: أحسْت، يريدون أحسَسْت، وأحسْنَ، يريدون أحسَسْن، وكذلك تفعل به في كل بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شبهوها بـ (أقمت)، لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنةٌ، فإذا قلت لم أحس لم تحذف، لأن اللام في موضع"[٤].

ثانياً: المبرّد: ذكر المبرّد المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب كتابه، ومنها –على سبيل التمثيل–ما يأتي:

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٥٧٩.

(٢) الكتاب لسيبويه٣/٦٣٤.

(٣) الكتاب لسيبويه ٤/٤٢٠.

(٤) الكتاب لسيبويه ٤/٤٢١.

١-باب إدغام المثلين: يقول المبرد:"فَهَذَا لَا اختلافَ فيه أنَّه مُدغَم، فإن كان من هذا شيءٌ من الأسماءِ فكان على مِثال الفِعْل فحكمُه حكمُ الفِعْل، إلاَّ ما استثنيته لك تقول فِي (فَعِلٍ): رجل طَبّ وَرجل بَرّ لأنَّه من بَرِرْت وطبِبْت؛ فإنَّما تَقْدِيره فرِقت فأنا فرِق؛ فاعتلال هذا كاعتلال قولك: هذا رجلٌ خافٌ ومالٌ، إذا أردت فَعِل وكذلك لو بنيت مِنْهُ شَيْئًا على (فَعُل)"(١).

٢-باب إدغام المثلين: يقول المبرد:"هذِه ذواتُ الثّلاثة، فإن زِدْت على الثّلاثة شيْئًا فَالتقى فِيهِ حرفان على لفظٍ لا تُرِيد بهما الإلحاق لم يكن إلا مُدغَماً اسْما، كان أَو فِعْلاً، وذلكَ قولك فِيما كَان فِعْلاً إذا كان على (أَفْعَل) من المضعّف أَمَدَّ وأَعَدَّ وأَجَدَّ فِي أَمره ... كَمَا فعلت فِي الْفِعْل المضاعف وذوات الواو والياءِ فِي قَولك أَقام وأَراد..."(٢).

٣-باب ما شبه من المضَاعف بالمعتلّ: قال المبرد:"وذلك قولك فِي أَحْسَسْت أَحَسْتُ وَفِي مسِسْت مِسْت، وتطرح حركته على مَا قبله وتحذفها تَشْبِيها بِقَوْلِك: أَردت وأَقمت وكِلت وبِعْت، كَمَا اسْتَوَيَا فِي بَاب رَدَّ وَقَامَ فِي الإسكان واستويا فِي التَّصْحِيح فِي بَاب (فُعَل) و (فِعَل) تَقول صُوَر كَمَا تَقول: دُرَر وبِيَع، كَمَا تَقول: قِدَد؛ وإِنَّما تفعل هذا فِي الموضع الَّذِي لَا تصل إليه فِيهِ الْحَرَكَة بِوَجْه من الْوُجُوه..."(٣).

٤-يقول المبرد:"واعلمْ أَن (لَا أدرى)، و (لم يكن) و (لم أبال) يا فتى الوجه، والحدّ والاختيار: الإتمام؛ وإنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل فأمّا باب عدَة وَزِنة، فَحذف ذلك الحد والقِياس والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أَن ينقص منها شيء إلّا ما كانت لامه ياءً أَو واوًا؛ لأنّها تعتلّ، أَو تكون من المضاعَف، فتحذف للاستثقال"(٤).

(١) المقتضب١/١٩٩.
(٢) المتقضب١/٢٠٢.
(٣) المقتضب١/٢٤٥.
(٤) المتقتضب٣/١٧٠.

٥- هذا باب ما كان من فعل: يقول المبرد:"فَإِن كانَ من ذوات الواو والياء، أَو مِمَّا يلزمُه الإدغام، كان ذلك مخرجًا لَهُ إِلَى مِثال الأَسْماء"[١].

ثالثاً: ابن جني: ذكر ابن جني المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب بعض كتبه، ومنها –على سبيل التمثيل– ما يأتي:

١-باب في التقديرات المختلفة لمعنيين مختلفين: يقول ابنُ جني:"ومن ذلك قولهم: مُخْتار ومُعْتاد، ونحو ذلك، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين؛ وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتوِد... وإن كان مفعولاً فأصله مختيَر ومعتوَد... فهذان تقديران مختلفان لمعنيين؛ وإنما كان يكون هذا منكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن، وكذلك ما كان من المضعّف في هذا الشرحمن الكلام..."[٢].

٢-باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة، يقول ابن جني:"قد يحركون عين نحو (سور)، و(سوور) في الشعر، كما يفكّون المضاعف نحو: ضننوا، والأجلل"[٣].

٣-باب ما الياء والواو فيه ثانية: يقول ابن جني:"وقد أجروا المدغم مجرى المعتلّ في هذا الباب، لموافقته إياه في سكون العين"[٤].

رابعاً: ابن مالك،ذكر ابن مالك المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب بعض كتبه، ومنها –على سبيل التمثيل– ما يأتي:

(١) المقتضب٣/٣٢٤.

(٢) الخصائص١/٣٤٧.

(٣) المنصف ٣٣٨.

(٤) المنصف ٢٥٠.

١-باب النائب عن الفاعل: يقول ابن مالك:"ويجوز في فاء الثلاثي المضعّف من الكسر والضمّ والإشمام ما جاز في فاء الثلاثي المعتلّ العين نحو:حُبَّ الشيءُ، وحِبَّ، ومن أشم أشم..."[١].

٢-باب جمع التكسير، يقول ابن مالك:

وفَعَلُ أيضًا له فِعَال ... مالم يكن في لامِهِ اعتلال

أو يك مضعفًا ومثل فعل ... ذو التا وفعل مع فعل فاقبل

٣-باب الجموع، يقول ابن مالك في التسهيل:"فصل: من أمثلة جمع الكثرة (فِعال)، ...وهو لـ(فَعَل) اسماً غير مضاعف، ولا معتلّ اللام..."[٢].

٤-باب أبنية التكسير، يقول ابنُ مالك:"ثم نبّهت على أنّ المضاعف من (فَعْل) كالذي فاؤه واو في أن (أَفعالاً) في جمعه أكثر من (أَفْعُل)، كـ(عمّ) و(أعمام)...."[٣].

(١) شرح الكافية الشافية٢/٦٠٦.

(٢) التسهيل لابن مالك٢٦٩، وينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٨٧.

(٣) شرح الكافية الشافية٤/١٨١٩.

المبحثُ الثاني

عرض أوجه الاتفاق بين المضعّف والمعتلّ في التنظير الصّرفي

المطلب الأوّل: عرض أوجه الاتفاق في أوزان الجمع:

أولاً: وزن (فُعَلاء):

وجدَ النّحويون العربَ يَجْمَعُون ما كان صفةً بزنة (فعيل) التي بمعنى فاعل جمعَ تكسيرٍ على (فُعَلاء)، مثل: صريح: صُرَحاء، كريم: كُرَمَاء.

وأما في المضعّف والمعتلّ فإن (أفْعِلاء) ينوب فيهما عن (فُعَلاء) مثل: شديد: أَشِدّاء، وغَنِيّ: أغنِياء[1].

يقول سيبويه:"وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنَّ نظير (فُعَلاء) فيه (أَفْعِلاء)، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء، وأكرياء، وأصفياء؛وذلك أنهّم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مَفتوح، فلمّا كان ذلك ممّا يكرهون ووجدوا عنه مندوحةً فرُّوا إليها كما فرّوا إليها في المضاعَف...[2]".

ويقول ابن السّراج:"الثاني: (فَعيلٌ): يجيء تكسيره على عشرةِ أبنية: فُعَلاءُ، وفِعالٌ وأَفْعِلَةٌ في المضاعف وأَفعِلاءُ في المُعتلّ، وفُعُلٌ وفُعْلان وفِعْلان وأفعالٌ وفعائلُ في المؤنّثِ وفَعول، وذلك نحو: فقيه وفقهاء، وقالوا: لئيمٌ ولِئامٌ وما كان منهُ مضاعفًا كسّر على (فِعالٍ): كشديدٍ وشِدادٍ ونظير(فَعَلاءَ) فيهِ أَفْعِلاء: كشديدٍ وأَشِدّاءَ، وقد يُكسّرون المضاعفَ على (أَفْعِلةٍ) نحو: شحيحٍ وأَشحَّةٍ، ومتى كان من

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٦٣٤، المقتضب٢/٢٠٩، الأصول في النحو٣/١٧، توضيح المقاصد ٣/١٤٠٠، المقاصد الشافية٧/١٦٥، التصريح على التوضيح٢/٥٤٦.

(٢) الكتاب لسيبويه٣/٦٣٤.

بناتِ الياء والواوِ فإنَّ نظير (فُعَلاءَ) فيه: (أَفْعِلاء): كغني وأَغنياء وغويٍّ وأغوياءَ؛ استغنوا بهذا عن (فِعالٍ) وبالواوِ"[1].

ويقول المرادي: "من أمثلة جمع الكثرة (أَفْعِلاء)، وهو ينوب عن (فُعَلاء) في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو: شديد وأشداء وخليل وأخلّاء، والمعتلّ نحو: غني وأغنياء وولي وأولياء، استغنوا به عن (فُعَلاء) في هذين النوعين لما فيه من الثقل"[2].

ويقول خالدٌ الأزهري:"وفي المعتلّ اللام من: (فعيل) بمعنى (فاعل)، كـ: ولي وأولياء، وغني وأغنياء، وإنما ناب (أفعلاء) عن (فعلاء) في المعتل اللام والمضعّف..."[3].

إذاً النحويون يرون أنه يجمع على (أَفْعِلاء) الصفة الرباعيّة التي على وزن (فَعِيْل) بمعنى (فاعل) في حال كونه مضعَّفاً، كشديد وأشدّاء، وخليل وأخِلّاء، أو معتلّ اللام، كنبيّ وأنبياء، ووليّ وأولياء[4].

وعلّة ذلك ما يأتي:

-السّماعُ عن العرب، حيث سمع عنهم مجيء جمعهما على (أفْعِلاء)؛ وسبب ابتعادهم عنه ما يؤدّي إليه بناء (فُعَلاء) من المضاعف والمعتلّ من اختلال لو جاء على وزن الجمع الصّحيح، مرجعه تحرك حرف العلّة والاضطرار إلى قلبه ألفاً لانفتاح ما قبله، فيلتقي ألِفان، فتُحذف إحداهما، فتختلّ الكلمة[5]، ومردّ كلّ هذا الثقل[6].

---

(١) الأصول في النحو ٣/١٧.
(٢) توضيح المقاصد٣/١٤٠٠.
(٣) التصريح ٢/٥٤٦.
(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٦٣٤، الأصول في النحو٣/١٧، توضيح المقاصد٣/١٤٠٠، المقاصد الشافية٧/١٦٥، التصريح على التوضيح٢/٥٤٦.
(٥) ينظر : التصريح ٢/٥٤٦.
(٦) ينظر: توضيح المقاصد٣/١٤٠٠.

ولم يرتض بعض النّحويين هذا التعليل، وقال:"فيه نظر؛ لأنّ حرف العلة بعده ألفٌ، فلا يعلّ لأجلها، ولو قالوا: شُدَدَاء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل، ولا يمكن الإدغام؛ لأن (فُعَلاء) وزن خاصّ بالاسم، فلا يدغم"، قاله خالدٌ الأزهري[1].

وحجة الأوّل السماع عن العرب، وحجّة الثاني القياس، والسّماع أقوى منه ما لم يعارَضْ بسماعٍ مثله، أو أقوى منه.

ثانياً: وزن: (فِعَال):

من أوزان جموع الكثرة(فِعال)، ويجمع عليه ثلاثة عشر وزناً من أوزان المفرد[2]، ويدخل في بحثي منها ما كان على وزن (فَعَل)، و(فَعَلة)؛إذْ هما أحد أوزان المفرد التي يأتي جمعهما قياساً على (فِعال)[3]، إلا ماجاء منهما مضعّفاً، أو معتلًّا، وذلك: مثل: جَبَل وجِبال، ورحَبة ورحاب.

وأما المضعَّف، والمعتلّ فقد استُثْنِيا من هذا الوزن؛ فإنهما لا يجمعان على (فِعال) قياساً، يقول ابن عقيل عند قول ابن مالك:[4]"

وفَعَلٌ أيضًا له فِعَال ... مالم يكن في لامِهِ اعتلال

أو يكُ مضعَّفا ومثل فعل ... ذو التا وفعل مع فعل فاقبل

(١) التصريح٢/٥٤٦.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٤- ٥٧٦، ٥٧٨-٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٠، المقتضب ٢/١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢١١، ٢٣٠، الأصول في النحو ٢/٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٣، ٣/١٣، ١٤، ١٧، ٢٤، توضيح المقاصد٥/٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد٣/٤٢٨.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٩٠، شرح ابن عقيل٤/١٢٥، ويراجع المصادر السابقة.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٩٠.

أي اطّرد أيضاً(فِعال) في (فَعَل) و(فَعَلة) مالم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفًا، نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال ورقبة ورقاب وثمرة وثمار... واحترز من المعتل اللام كفتى، ومن المضعّف كطلل"[1].

فابن مالك اشترط لقياسية هذا الجمع شرطين، يقول الشاطبي:"شرط فيه شرطين:

أحدهما: ألا يكون معتلّ اللام... والثاني: ألا يكون مضعفاً..."[2].

يقول ابن مالك في التسهيل:"فصل: من أمثلة جمع الكثرة (فِعال)، ...وهو لـ (فَعَل) اسماً غير مضاعَف، ولا معتلّ اللام"[3].

فإنّهما والحالة هذه لا يجمعان قياسًا على (الفِعال)، فتماثلا في هذا الحكم، وخرجا بهذا الشرط[4].

هذا قول ابن مالك، وعليه النّحويّون فيما كان اسماً من هذا الوزن[5]، وإنما يجمع المعتلّ قياساً على (فُعُول)، والمضاعف على (أفعال)، ومردّ هذا السماع عن العرب، فلا أرى له وجهاً مانعاً من ثقل، أو غيره، ولا أرى له بينهما تناسباً في الابتعاد عن هذا الوزن، كالسكون، أو الثقل أو غيرهما من الموانع الصرفية، والصوتيّة.

يقول سيبويه مسنداً ذلك إلى السّماع عن العرب:" وقالوا: رحى وأرحاءٌ، فلم يكسّروها على غير ذلك؛ كما لم يكسّروا الأرسان والأقدام على غير ذلك، ولو فعلوا كان قياساً، ولكني لم أسمعه"[6].

---

(١) شرح ابن عقيل٤/١٢٥.

(٢) المقاصد الشافية٧/١١٨.

(٣) التسهيل لابن مالك ٢٦٩، وينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٨٧.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٧/١١٨، ١١٩ .

(٥) ينظر: المقاصد الشافية٧/١٣٤.

(٦) الكتاب لسيبويه ٣/٥٧٢.

وقد خالف النحويين في هذا أبو طالب العبدي، فذهب إلى أنّ (فِعالاً) يختصّ بجمع (فعيلة) المؤنّث دون المذكّر، والسّماع، والإجماع منهم في ردّ قوله برهانُ وهن ما ذكره، أو وهم قائله[1].

يقول أبو حيان: "وزعم العبدي أن (فِعالاً) يختصّ بجمع (فَعِيلة) المؤنّث، وهو خطأ، بل المذكّر والمؤنّث يجمعان على (فِعَال) يشتركان فيه"[2].

ثالثاً: وزن (أفْعال):

يطّرد وزن (أفعال) عند جمهور النحويين جمعًا للقلّة في شيئين: أحدهما: ما كان اسماً ثلاثيّاً على وزن (فَعْل) معتل العين، وثانيهما: ما كان على غير هذا الوزن، ويشمل: (فعَل) و (فعِل) و (فَعُل) و (فِعَل) و (فُعُل) و (فُعْل) و(فِعِل) و (فَعْل)[3].

ويدخل في مسألتي ما كان على وزن (فَعْل) منها، إذ يتّفق المعتلّ والمضَاعَفُ في أنّ كلاً منهما إذا كان مفرده على (فَعْل) فإنّه يجمع قياساً على (أَفْعَال)بكثرة في كلٍّ منهما، يقول ابنُ مالك: "ثم نبّهت على أنّ المضاعف من (فَعْل) كالذي فاؤه واو في أن (أَفْعالاً) في جمعه أكثر من (أَفْعُل)، كـ(عمّ) و(أعمام)...."[4]، وذلك مثل: وقت وأوقات، ووهم وأوهام، وعمّ وأعمام، وجدّ وأجاد.

فابن مالك يرى–في أحد قوليه– أن جمع (فَعْل) على (أفعال) أقيس من جمعه على (أفعُل) وأكثر إذا كان معتلّ الفاء، أو مضاعفاً، وفي قوله الآخر إن هذا الجمع ليس مقيساً[5].

---

(١) ينظر: الارتشاف١/٤٣١ توضيح المقاصد٥/٥٥، المساعد٣/٤٢٩، الهمع٦/٩٩.
(٢) الارتشاف١/٤٣١.
(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٤، ٥٧٦، المقتضب٢/١٩٤–٢٠٢، جمل الزجاجي ٣٧٠، ٣٧١، التكملة٣٩٩، شرح المفصل٥/١٧–٢٠، التسهيل ٢٦٩.
(٤) شرح الكافية الشافية٤/١٨١٩.
(٥) ينظر: التسهيل٢٦٩.

وعبارة سيبويه توحي بقلته، وذلك بعد أن قرّر أن (فَعْل) يكسّر على (أَفْعُل[1])، فأراه يقول بعد ذلك:"واعلم أنه قد يجيء في (فَعْل) (أَفْعَال) مكان (أَفْعُل)".

والفرق بينهما عن الصّحيح أنّ الصحيح يأتي بكثرة على (أفْعُل)، وبقلة على (أفعال)، ولم أقف على علة كثرة هذا البناء الجمعي فيهما، وبعض النحويين قصر السماع فيه على المعتلّ، وبعضهم أدخل معهما الصحيح، والمسألة فيها تفريعات أوجزها هنا:

- أن النحويين ليسوا محلّ اتفاق في هذا الوزن، فبعضهم يذهب إلى ما ذكرته أعلاه، وبعضهم يَطْرِدُ هذا فيما هو صحيح العين، وفاؤه همزة، أو واوٌ، ونسب إلى الفراء[2].

وبعضُهم يميل إلى جعل جمع (فَعْل) على (أفعال) من الاسم الصحيح مطلقاً مستدلاً بكثرة ما ورد عن العرب من ذلك، وقد تعرّض أبو حيّان لهذا الرأي، وأيد كثرة وروده، وافتراض قياسه لو قيس، ولكنه لم يتبنّ ذلك، وإنما اكتفى بالافتراض عند غيره، فأجده يقول:"ويحفظ في (فَعْل) صحيح العين: زند وأزناد، وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهبٌ إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً"[3].

والراجح لدي أن (أفْعَالاً) يصح جعله جمعاً مقيساً لـ(فَعْل) سواءً كان صحيحاً أو مضاعفاً، أو معتلاً، مهموز الفاء، أو معتلها، ويؤيّده ما ذكرته آنفا عن أبي حيّان، وأنّ الذي خص كثرة هذا الوزن في المضعف والمعتلّ هو ابن مالك في

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٦٧،

(٢) التسهيل ، الارتشاف١/٤١٣.

(٣) الارتشاف١/٤٣١، وينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٥٦٨.

أحد قوليه، وفي قوله الآخر يذهب إلى عدم قياسيته، فيقول:"ويحفظ في (فَعْل) صحيح العين، وليس مقيساً فيما فاؤه همزة، أو واو خلافاً للفراء"[1].

رابعاً: وزن (أَفْعِلَة):

(أفعِلة) أحد أوزان جموع القلة، ويجمع عليه قياساً ما كان اسماً رباعيًّا لمذكر فيه مدة ثالثة مثلث الفاء، نحو: زمان وأزمنة، وخِمار وأخمرة، وغُراب وأغربة[2]، ومثلها المعتلّ والمضاعف إلا أنهما يتفقان في أن ما جاء منهما على هذا الوزن يلزم في بناء الكثرة والقلّة، ولا ينسحب ذلك على الصحيح من هذا البناء؛ إذ الصحيح يأتي منه الجمعُ على (أفعلة) وعلى غير (أفعلة) من أوزان جموع الكثرة، وأما هذان فيلزم لهذا البناء فيهما وزن واحد فقط، وهو (أفعلة)[3].

يقول الشاطبي في معرض شرحه لنظم ابن مالك عن هذا البناء:"هذا هو البناء الثالث، وهو (أفعلة)..."، ثم ذكر لبعض ما يحتوي عليه هذا العِقْد حكماً خاصّاً، فقال:

والزمه في فَعال وفِعالِ

إلى آخره، يعني أن هذا الجمع لازم في بناءين من الأبنية التي تضمنها العقد، وهما: فَعال-بتفح الفاء- وفِعال بكسرها-وهذا بشرط أن يكون فيهما تضعيفٌ، أو إعلال، فإذا كان واحدٌ منهما مضاعفاً، أو معتلاًّ فهذا الجمع فيه لازم، لا يعدل عنه إلى غيره بخلاف غيرهما من الأبنية المعلومة؛ فإن (أفعِلة) فيها ليس بلازم...فإن قيل: ما المراد باللزوم هنا؟

فالجواب أن مراده أن العرب ألزمت هذين البناءين هذا الجمع في إرادة القلة والكثرة، فلا يجمع واحد منهما قياساً جمع كثرة إلا على ما يجمع عليه جمع القلة،

(١) التسهيل٢٦٩.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٦٠١، ٦٠٢، الأصول في النحو٢/٤٤٨، ٤٤٩.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٧١، المقاصد الشافية٧/٣٩-٤٥.

لا يجاوزون بهما بناء (أفعلة) إلى بناء كثرة، بل تقول: أسقية، وفي القليل والكثير"[١].

وسبب هذا السّماعُ عن العرب[٢]، وأشار إلى ذلك سيبويه[٣]، كما سيأتي، ومرجعه أيضاً باب الاستغناء لديهم[٤].

قال سيبويه:"وأما ما كان منه مضاعفاً فإنَّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد، وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل، وذلك قولهم: جلالٌ وأجلّة، وعنانٌ وأعنَّةٌ، وكَنانٌ وأكنَّةٌ...

فأمّا ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهن عيناتٌ فإنَّك إذا أردت بناء أدنى العدد كسّرته على أفعلةٍ..."[٥].

قال الشاطبي:"يعني أنهم اقتصروا على بناء القلّة"، ثم ذهب يفسر العلّة في ذلك من خلال ملفوظ سيبويه، والسيرافي وابن خروف[٦].

خامِساً: وزن (فُعْل):

يجمع على (فُعْل) شيئان[٧]: (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، و (فَعْلاء) الذي مذكره (أَفْعَل)، كقولك: أحمر، وجمعه: حمْر، وحمراء، وجمعها: حمْر، ويجوز

---

(١) المقاصد الشافية٧/٣٩-٤٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية٧/٤٥.

(٣) الكتاب لسيبويه٣/٦٠١-٦٠٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية٧/٤٧.

(٥) الكتاب لسيبويه٣/٦٠١-٦٠٢.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية٧/٤٦-٤٧.

(٧) ينظر: الكتاب٣/٦٤٤، ٦٤٩، المقتضب٢/٢١٥، الأصول في النحو٣/٢١، شرح الكافية الشافية٤/١٨٢٨، المقاصد الشافية المساعد على تسهيل الفوائد٣/٤١٤.

ضمّ عين (فُعْل) جمعًا لضَرورة الشّعر[1]، يقول ابنُ السّراج:" ولا يحركون العينَ إلا أنْ يضطرّ شاعرٌ"[2].

في حين يُستثنى من هذا الجواز الضروري الشعري، المضاعف والمعتلُّ، إذ يشتركان في أنه يمتنع فيهما تحريك عينهما في الشعر بالضّم جمعاً على هذا الوزن؛ إذ لا يجوز أن تحرّك العين في جمع (أغر)، ولا في جمع (أبيض) مؤنثاً، بل تلتزم تسكين عينهما، فتقول: غُرّ، وبيضٌ[3].

وصورة هذا ثلاثة أقسام:

أولها: معتلُّ اللام، نحو: عُشْو، وعُمْي جمعا أعشى، أو عشواء، أو أعمى، أو عمياء، وعلة امتناع ضم عينه في الشعر هنا هو أنه يلزم من ذلك وقوع ياء آخر اسم قبلها صفة، فيجب انقلابها واواً، ثم يؤدّي ذلك إلى انقلاب الواو فيه ياء والضمة كسرةً لما تقرر أنّ الاسم المعرب لا ينتهي بواو قبلها ضمّة، فيصير على (فُعِل)، وهم قد تنكبوا هذا البناء في أصل الوضع، فلا يفعلون ما يصيّرهم إلى ما تنكبوه.

ثانيهما: معتلُّ العين في نحو: بيض فإن علّة امتناع ضم عينه في الشعر فذلك لأن الضمة هنا مستثقلة على الياء، ولسانهم يدعو إلى الخفّة، فقلبت الضمة كسرة أول الأمر طلباً للخفّة.

ثالثهما: المضاعف، وهو هنا مضاعف العين فإن العلة في ذلك أنه يؤدي إلى ثقل الفكّ مضموماً إلى ثقل الجمع في أصله[4].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣/٢١، شرح الكافية الشافية٤/١٨٣٠، المساعد على تسهيل الفوائد٣/٤١٤.

(٢) الأصول في النحو٣/٢١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٤/١٨٣١.

(٤) ينظر: الهمع٣/٣٥٢.

وقد عورض هذا التعليل بقول العرب: سرُر وجدُد، ولم يستثقلوه، مع أنه مفكوك جمعاً، وأجيب بأنّ (سررا) جمع سرير، و(جدداً) جمع جديد، وهما غير مدغمين إفرادًا، فلم يستثقل الفك في الجمع؛ لأنه لم يسبق إدغامهما في المفرد، وأمّا (أغر) و(أجمّ)، فإنهم أدغموهما في المفرد هروباً من الفكّ، فوجب استمرار الإدْغام في الجمع[1]، ويزاد عليه أنّ الجمع أثقل عندهم من الإفراد[2].

سادساً: وزن (فُعُول):

ما كانَ من المفرد على (فُعْل) اسماًيجمع قياساً على (فُعُول)، وأما في المضاعف والمعتلّ فإنهما اشتركا في عدم قياسية هذا، فالمضاعف قياسه الجمع على (فِعَال)، والمعتلّ على (فِعْلان)، فاتفقا في الخروج معاً من هذا القياس[3]، وما جاء من ذلك يعدّ شاذاً، مثل: حصّ: حصوص، ونؤي: نُئي[4].

ومبنى ذلك على السّماع عن العرب، وفسر ذلك النحويون بالاستثقال.

سابعاً: وزن (فِعْلان):

يستثنى المضاعف، وكذا المعتلّ العين من قياسية مجيء جمعه من (فَعَل) على (فِعْلان)، فالأول قياس جمعه على (أَفْعَال)، والثاني على (فُعُول)[5].

وقد ذكر الشّاطبي أنّ ابن مالك أطلق في هذا، فجعل الوزن (فِعْلان) جمعاً لكلّ اسم جاء على (فَعَل) أياً كان نوعه، مضعّفاً، كان أو معتلاً.

يقول الشاطبي:"ووجه ثانٍ في هذا الإطلاق، وهو اقتضاؤه جمع جميع أصنافه من صحيح ومعتلّ ومضاعف، وليس كذلك، بل هو في الصّحيح وحده،

(١) ينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٧٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب٢/٣١٨، شرح شافية ابن الحاجب٣/١٣٣، الهمع٣/٣٥٢.

(٣) ينظر: الأصول في النّحو٣/٣٤٠؛ المقاصد الشافية ٧/١٤٤، ١٤٥.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٥٧٣؛

(٥) ينظر: المقاصد الشافية٧/١٤٦.

أمّا المضاعف فبابه (أفْعَال) خاصّة، وأما المعتلّ العين فقد ذكره إثر هذا، فهو الذي نبّه على ما فيه وحده، ثم إن الناظِمَ على مقتضى هذا التفسير ينازع في كونه جعل (فِعْلان) قياسًا في (فَعَل) مع أن النحويين سيبويه وغيره إنما ظاهر كلامهم أنه سماعٌ لا قياس؛ لأنهم إنما يسوقونه مساق المنقول خاصّة"[١].

ثم جعل هذا في نهاية نقاشه لإطلاق ابن مالك لهذا الحكم أنه قول له خاصّة، ورجّح قول الجمهور[٢].

ثامناً: الجمع على وزن (فَعَلات):

إذا كان الاسم المفرد على وزن (فَعْلة) فإنه يجمع بفتح العين وسكونها، فيقال في تمرة: تمرات، وإذا كان معتلاً، أو مضاعفاً فإنه يلزم إسكانها، فيقال في بيضة: بيضات، وفي مرّة: مرات.

جاء في اللمحة في شرح الملحة:"وإنْ كان اسمًا، كـ (جَفْنَةٍ) جُمِعَ بفتح عينه وسكونها، كـ (جَفنَاتٍ) و (جَفْنَاتٍ) و (جِفَانٍ) ، وكذلك (صَحْفَة).

فإنْ كان ثاني الاسم حرف عِلَّة سكنت في جَمْعِهِ، كـ (بَيْضَاتٍ) و(رَوْضَاتٍ)؛ وتقول في المضّعف: (مَرَّاتٍ)..."[٣].

يقول ابن مالك:"واحترُِز بصحيح العين عن معتله، نحو: جوزة وجوزات، وديمة وديمات، وبساكن العين من متحركه، كشجرة، وسمُرة، وبنفي التضعيف من نحو: حَجَّة وحُجَّة"[٤].

ولم يتطرق ابن مالك إلى بيان العلّة في ذلك، ولكنْ واضحٌ أن علة ذلك عند العرب هو التخفيف في المضاعف، واضمحلال الوزن في المعتلّ؛ إذ لو تم تحريك المعتلّ عيناً لانقلب حرف العلّة ألفاً.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٧/١٤٦-١٤٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/١٤٧.

(٣) اللمحة في شرح الملحة ٢١٣.

(٤) شرح التسهيل١/١٠٠.

المطلبُ الثَّاني: عرض أوجه الاتفاق بين المُضاعَف والمعتلّ في أوزان غير الجمع:

أولاً: اسمُ الفاعل واسم المفعول:

يتّفق حكم المعتلّ والمضعّف في صياغة اسم الفاعل إذا بُنيا من الفعل الخماسي في تقديرهما لمعنيين مختلفين،كمختار، ومعتد، فإنهما يتماثلان في أنّ كلاًّ منها يصحّ تقديره مرةً بمعنى اسم الفاعل، ومرةً بمعنى اسم المفعول.

قال ابنُ جني في الخصَائص:"ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك فهذا يحمل تقديرين مختلفَين لمعنيين مختلفين؛ وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتوِد كمقتطع بكسر العين، وإن كان مفعولاً فأصله مختيَر ومعتوَد كمقتطَع.

فـ(مختار) من قولك: أنت مختار للثياب أي مستجيد لها أصله مختيِر، ومختار من قولك: هذا ثوب مختار أصله مختيَر، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين؛ وإنما كان يكون هذا منكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن، وكذلك ما كان من المضعّف في هذا الشرح من الكلام، نحو قولك: هذا رجل معتد للمجد ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل وأصله معتدد -بكسر العين، وهذا رجل معتد أي منظور إليه، فهذا مفتعل -بفتح العين- وأصله معتدد، كقولك: هذا معنىً معتبر أي ليس"[1].

وقال ابن مالك:" فإن كان المعتلّ العين على (افتعل) كـ(اعتاد)، أو على (انفعل) كـ(انقاد) فعل بثالثه في بنائه لما لم يسمّ فاعله ما فُعِل بأوّل (باع) و(قال)"[2].

(١) الخصائص ١/٣٤٧، وينظر: الكتاب لسيبويه ٤/٣٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٦.

وقد عقد ابن جني لهذا باباً، وأسماه باباً في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر.

ثم قال:"من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف، فالمعتلّ نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنهما مختلفان تقديرًا؛ ألا ترى أن أصل الفاعل (مختيِر) بكسر العين، وأصل المفعول (مختيَر) بفتحها، وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد، إذا قاده صاحبه الصاحب مقتاد له، وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتدّ لك بكذا وكذا، وهذا أمر معتَدّ به، فأصل الفاعل (معتدِد) كمقتطِع، وأصل المفعول (معتَدد)، كمقتَطع، ومثله هذافرس مستن لنشاطه، وهذا مكان مستن فيه، إذا استنّت فيه الخيل، ومنه قولهم: استنّت الفصال حتى القَرْعى، وكذلك افعَلّ وافعالّ من المضاعف أيضًا؛ نحو: هذا بسر محمرّ ومحمارّ، وهذا وقت محمرٌّ فيه ومحمارٌّ فيه"(١).

ويفرّق بين اسم المفعول واسم الفاعل فيهما بسياق الكلام.

ثالثاً: بناء (فُعَل) و (فِعَل):

يستوي معتلّ العين والمضاعف في هذا البناء في أنهما لا يُعلّ الأوّل، ولا يُدغم الثاني، بل يبقيان صحيحين، مثل: خُزَز، وبِزَز، وقولهم: رجل نُوَم، ورجل سولة، ولومة، وعيبة.

يقول المازني: "فأمّا (فُعَل)، و(فِعَل) فعلى الأصل، ولا يكون هذا البناء معتلاً، كما لا يكون في التضعيف مدغمًا، نحو: خُزَز، وبِزَز، وذلك قولهم:رجل نُوَم، ورجل سولة، ولومة، وعيبة،و(فِعَل) نحو: صِيَر، وبيع، وديم، وكذلك إن أردت مثل: إبل، قلت: قِوِل، وبِيِع"(٢).

---

(١) الخصائص٢/١٠٥.

(٢) تصريف المازني ضمن المنصف ص٣٣٥.

قال ابن جني:"إنما سلمت هذه الأمثلة؛ لأنها جاءت على غير وزن الفعل، فصحّت كما ظهر حُضَض، ومِرَر لما لم يأتِ على مثال الفِعْل، وقد سبق القول في العلّة التي من أجلها اطّرد إعلال الفعل وتغييره"[١].

وهذه العلّة علة فرق، ووجه تصحيح الفعل في مثله قياساً على تصحيحه في (احولّ واعورّ) إذهما منقولان من (حول وعوِر)[٢]، فحُمِل عليه الاسم هنا.

ثانياً: فاء الفعْل الثلاثي مضعّفا ومُعتلاً:

عندما يتحدث النّحويون عن الفعل الثلاثي المعتلّ يشيرون إلى أنه عندما يبنى للمفعول فإنه يجوز في فائه عند العرب ثلاثة أوجه، هي: إخلاصُ الكسر، أو إخلاص الضّم، أو الإشمام، وقد أجروا هذا الحكم أيضاً على المضعّف.

مثل: بيع كتابُ نحوٍ، بإخلاص الكسْر، وبيع كتابُ نحو بالإشمام، وبوع كتابُ نحوٍ، بإخلاص الضم، ومثله المضعّف: تقول: حِبّ زيدٌ، وحبَّ زيدٌ بالإشمام، وحُبّ زيدٌ بالضمّ.

فثبت لفاءِ المضعّف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضمّ الخالص، وقد أشار إلى هذا ابن مالك بقوله:

.... وما لباع قد يرى لنحو حب[٣].

ويقول أيضاً:"ويجوز في فاء الثلاثي المضعّف من الكسر والضمّ والإشمام ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين نحو: حب الشيء، وحب ومن أشم أشم..."[٤]، وقد قُرِئ بذلك، قال تعالى:{هذه بضاعتنا رِدّت إلينا}.

---

(١) المنصف ص ٣٣٥.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٩٩.

(٣) ألفيّة ابن مالك٣١.

(٤) شرح الكافية الشافية٢/٦٠٦.

ومردّ هذا التماثل هو السّكون في ثاني كليهما، ولم تكن هذه المسألة محلّ اتفاق بين النحويين؛ فلهم فيها قولان:

القول الأوّل: قولُ الجمهور، وهو إيجاب ضمّ فاء الثلاثي المضعّف نحو: شُد ومُد.

القول الثاني: قول الكوفيين، وهو إجازة الكسر، وهي لغة بني ضبة، وبعض تميم، وقرأ علقمة٤: {رِدَّتْ إلَيْنا} {وَلَوْ رِدُّوا} بالكسر.

وجوز ابن مالك الإشمام أيضاً، وقال المهاباذي: من أشم في: (قيل) و: (بيع) أشم هنا"[١].

ثالثاً:عينُ الفعل الثلاثي مضعّفا ومُعتلاً:

إذا كان الفعل الماضي المضعّف مكسور العين، وأسند إلى ضمير رفع متحرّك، مثل: ظَلِلْتَ، ومَلِلْتَ، جاز لك فيه ثلاثة أوجه:

الأول: فك إدغامه، وعلى هذا أكثر العرب، فتقول: ظَلِلْتُ أنتظرك، فمَلِلْتُ.

الثاني: حذف عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها – وهي الفتحة – فتقول : ظَلْتُ أنتظرك، فمَلْتُ، وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: {فظلتم تفكهون}، وقوله تعالى:{الذي ظلت عليه عاكفاً}.

الثالث : حذف العين، ونقل كسرتها إلى الفاء، تقول: ظِلْت، ومِلْت، وهذه لغة بعض أهل الحجاز.

يقول سيبويه:"ومثل ذلك قولهم: ظلت ومست، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا خفت. وليس هذا النحو إلا شاذاً. والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أحسست، ومسست، وظللت، وأما الذين قالوا: ظلت ومست فشبهوها بـ (لست)، فأجروها في (فعلت) مجراها في فعل، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا، ولم

---

(١) أوضح المسالك ٢/١٣٦.

يقولوا في (فعلت) لست البتة، لأنه لم يتمكّن تمكنَ الفعل، فكما خالف الأفعال المعتلة، وغير المعتلة في (فَعَل) كذلك يخالفها في (فَعِلْت)"[1].

وقد عقد المبرد لهذا باباً في المقتضب، وأسماه هَذَا بَاب مَا شبه من المضاعف بالمعتل فَحذف فِي مَوضِع حذفه، ثم قال:"وذلك قَوْلك فِي أحسَسْت أَحَسْتُ وَفِي مسِسْت مِسْت وتطرح حركته على مَا قبله وتحذفها تشبيهًا بقولك: أَردت وأَقمت وكِلت وبِعْت كما استَوَيا فِي بَاب ردَّ وقَام فِي الإسكان واستويا فِي التصْحيح فِي بَاب (فُعَل) و (فِعَل) تقول صُوَر كَما تَقول دُرَر وبِيَع كما تقول قِدَد؛ وإِنَّما تفعل هذا في الْموضع الذي لَا تصل إِليه فِيه الحركة بوجه من الوجوه، وذلك فِي (فعلت) و(فعِلْنَ)"[2].

رابعاً: وزن (أفْعَل) فعلاً واسماً:

تنقل حركة العين إلى ما قبلها فيما كان على وزن (أَفْعَل) اسماً، أو فعلاً، معتلاً ومضعفاً، وذلك مثل قولك: أمدَّ وأجدَّ، وتقول في المعتلّ: أقام وأجاد.

يقول المبرد:" هَذِه ذَوَات الثّلاثة فإن زِدْت على الثَّلَاثَة شيئا فَالتقى فِيهِ حرفان على لفظ لَا تُرِيدُ بهما الإلحاق لم يكن إلا مدغمًا اسْما كَانَ، أَو فِعْلاً، وذلك قَوْلك فيما كان فعلاً إذا كان على (أفعل) من المضعّف أَمدّ وأَعدَّ وأَجدَّ فِي أَمره، وكذلك إِن كان اسْمًا نحو رجل أَلد ورجل أَغرّ، وَهَذَا أَبَرّ من هذا وكان الأَصل: أَبرر، فأَسكنت موضِع الْعين، وأَلقيت حركته على مَا قبله لأَنَّ الَّذِي قبله كَانَ سَاكِنًا فلمّا أَسكنته حوّلت حركته لئلاً يلتقي ساكنان، كَمَا فعلت فِي الفعل المضاعف وذوات الواو والياءِ فِي قولك: أَقام وأَراد، وَقد مضى تَفْسِير هذا"[3].

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٤٢٢، وينظر: المقتضب ١/٢٤٥، الممتع الكبير ٣٠٧.

(٢) المقتضب ١/٢٤٥.

(٣) المتقضب ١/٢٠٢.

المطلب الثالث: أوجه حمل المضعّف على المعتلّ في بعض الأحكام، والعكس:

التقارب بين المضاعف والمعتل ليس فقط بأن يشتركا في وزن، أو صياغة، أو يستثنيا من ذلك، وإنما وجدت النّحويين يحملون حكم أحدهما على الآخر، فهما يتقاربان، فيحمل أحدهما على الآخر في عدد من الأحكام، وهي أقلُّ مما سبق، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

-الحكم على أصالة الواو في المعتلّ بوجودها مطّردةً في المضعّف:

قال ابن عصفور:"فأمَّا الهَرْنَوَى اسم نبت فإنه (فَعْلَلَى) كالقَهقرَى، والواو أصل في بنات الأربعة، مثلها في ورَنْتَل شُذوذًا، وهو أولى من جعلها زائدة، فتكونُ الكلمة (فَعْلَوى)؛ لأنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم. وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعَّف باطّراد، وفي غير المضعَّف قليلًا، فجَعْلُ الواو أصلًا أولى لذلك"(1).

-الاستدلال على زيادة الحرف المضعّف بوقوعه موقع حرف العلة الزائد.

يقول سيبويه:"سألت الخليل فقلت: سلمّ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفيعل"(2)، وقد نقله ابن عصفور والرضي عن الخليل وسيبويه موافقَين لهما(3).

-حملُ أحد أبنية ما ثانيه حرف علّة رباعيًّا قياساً على بناء المضعّف الرباعي:

قال ابن عصفور أيضاً:"وأيضًا فإنَّ (فَوعالًا) كتَوراب قليلٌ جدًّا، وإذا كانت الواو أصلًا كان وزن الكلمة (فَعْلالًا)، كصَلصالٍ وقَلقالٍ، وذلك بناءٌ موجودٌ في المضعَّف كثيرًا فحمله على ذلك أولى"(4).

---

(1) الممتع الكبير في التصريف١/٩٠.

(2) الكتاب لسيبويه ٤/٣٢٩.

(3) الممتع في التصريف لابن عصفور ١/٣٠٣، شرح شافية ابن الحاجب٢/٣٦٥.

(4) الممتع الكبير في الصرف١/١٩٦.

-فكّ التضعيف بأحد حروف العلّة:

هناك بحث جميل للأستاذ الدكتور عبدالرزاق الصاعدي، اسمه: فكّ التضعيف بالإبدال، وقد عرض لكثير من هذه المسائل، ومثّل لها، وجعل المفكوك بحرف العلة (الياء) هو الغالب فيما فكّ ثاني مثليه من المضاعف.

وقد مثّل له في كل أنواع الأسماء والأفعال مجردًا ومزيداً[1].

(١) ينظر: فكّ التّضعيف بالإبدال ص٣٣-٤٠.

الخاتِمة

من أبرز نتائج هذا البحث:

- أن ظاهرة الاتفاق في الأحكام بين المضاعف والمعتلّ في التنظير الصرفي جليّة وثابتة.
- اتضح مرونة اللغة العربية في التخلّص من ثقل أبنيتها، وتعدّد أمثلتها وصورها.
- الوقوفُ على الأحكامِ المتماثلة والمتقاربة بين المضاعَف والمعتلّ، وجعلها بين أيدي الباحثين بغية تعليلهم لهذه الظاهرة.
- تبيّن استقلالية المضاعف والمعتل عن الصحيح في عدد من الأحكام ليس بالقليل، وإظهار تقاربهما.
- برزت عناية النحويين بالمضاعف والمعتلّ في كتبهم.
- تبيّن كثرةُ المسائل المتّفقة بين المضاعف والمعتلّ والأحكام الخارجة عن أحكام الصحيح.

ثبت المراجع والمصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط(١) ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ألفية ابن مالك، اعتنى بضبطها، والتعليق عليها عبدالله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الأنصاري، اعتنى به الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (لبنان).
- إيجاز التعريف في علم التصريف. محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذ. محمد المهدي عبد الحي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة ط(١) ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي، الناشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم (دمشق) ، ط (١) ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- التصريح على التوضيح . خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط(١)١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- التصريف . أبو عثمان المازني، مطبوع مع كتاب المنصف لابن جني.
- التكملة . أبو علي الفارسي، تحقيق د . كاظم المرجان ، عالم الكتب ، ط (٢) ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . ناظر الجيش، تحقيق أ . د. علي فاخر، وزملاؤه، دار السلام، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(١)١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الجمل في النحو . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،ط(١) ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية.
- سر صناعة الإعراب . أبو الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي، دار القلم (دمشق) ، ط (٢) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط(٢٠) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل . محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د.عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط(١)١٤١٠هـ.
- شرح التصريف . عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد(الرياض) ط(١)١٤١٩هـ١٩٩٩م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي:
أ-القسم الأول: درسه وحققه د.حسن بن محمد الحفظي.
ب-القسم الثاني: حققه د. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط(١).
- شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية (بيروت)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح الكافية الشافية . محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش. عالم الكتب.
- فك التضعيف بالإبدال، بحث للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، نشر في مجلة الدراسات اللغوية م٤ع٤ شوال-ذو الحجة عام١٤٢٣هـ/يناير-مارس٢٠٠٣م.
- الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر " سيبويه " ت (١٨٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط (٣) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- المساعد على تسهيل الفوائد . بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار الفكر العربي دمشق،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . الإمام إبراهيم الشاطبي، تحقيق أ.د. عياد الثبيتي، والأستاذ د. عبدالرحمن العثيمين، ومجموعة من أساتذة اللغة العربية، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .
- المقتضب . أبو العباس المبرد، تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- الممتع في التصريف .ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د . فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، (بيروت)، ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المنصف . أبو الفتح ابن جني، تحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط(١)١٤١٩هـ١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التّصريف لابن عصفور.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

* * *